الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

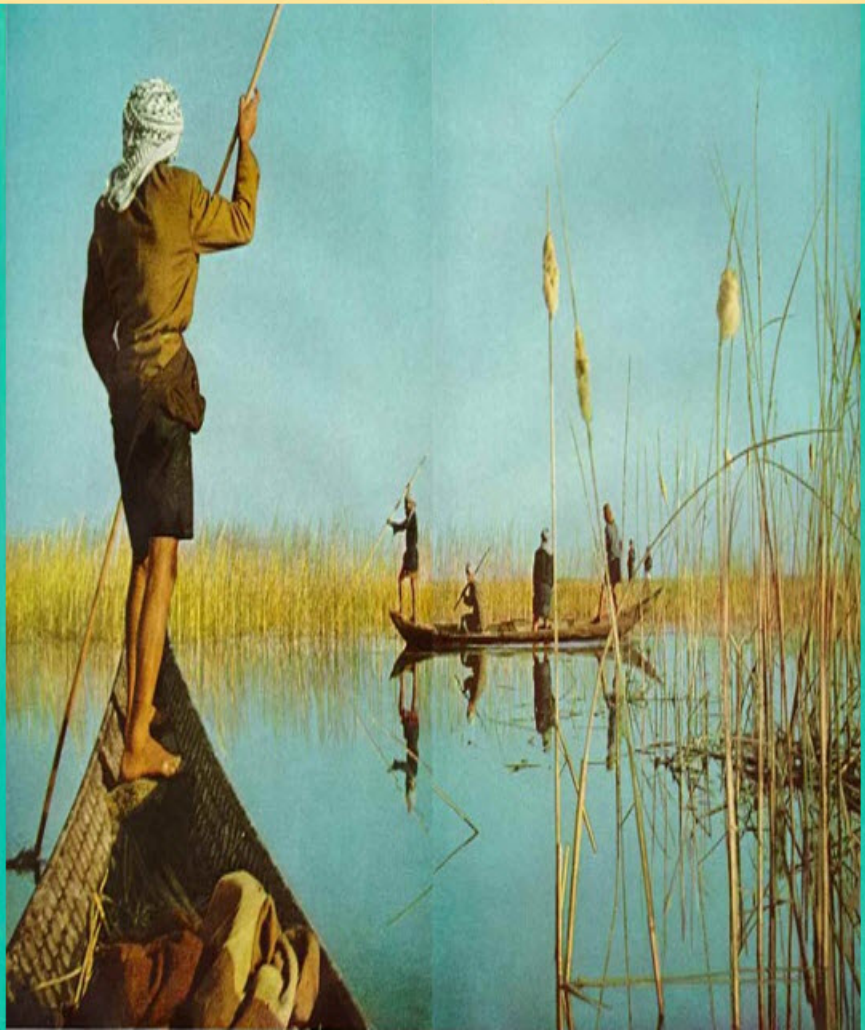

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

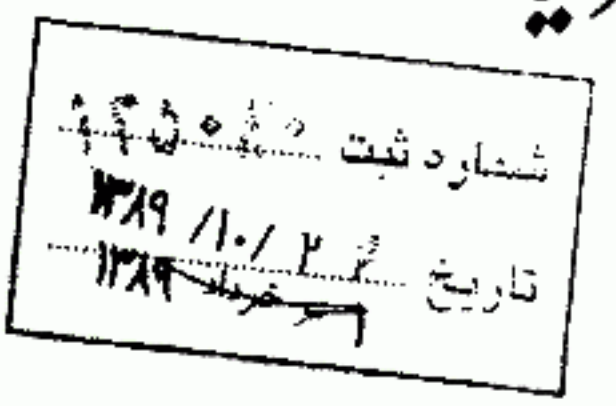

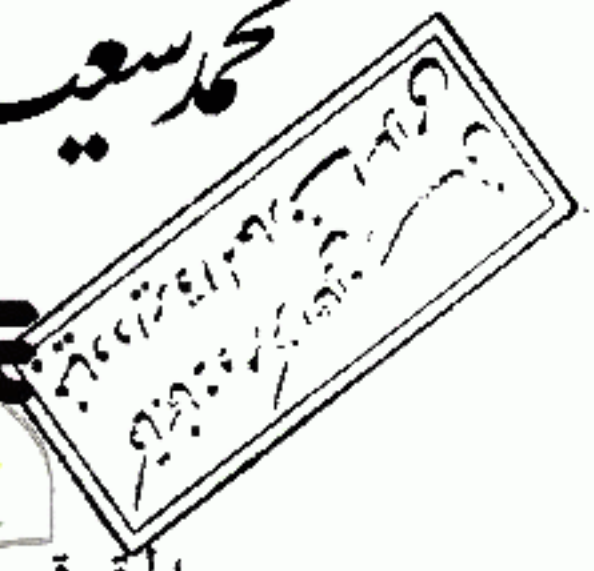

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

حول العقد الاجتماعي في العراق

● عزيز الحمداني

لم يكن الهدف من هذا البحث هو كتابة نظرية في الفلسفة السياسية كما يظهر من العنوان أعلاه وان احتوت بعض المواضيع المطروحة للبحث عن بعض تلك التوجهات السياسية التي أرى من المناسبة الخوض في التعريف عنها . فالغاية من هذه الاطروحة السياسية هي في الواقع القاء ضوء على احدى البدائل السياسية لمعالجة الموقف المتأزم في العراق في الوضع الراهن . فنجاح أي معارضة سياسية لحكم قائم يستوجب بيان البديل الذي ترسمه لمعالجة الازمة السياسية ويكون هو مفتاحها في شرعية نضالها لإزالة النظام . وتكاد تفتقر المعارضة السياسية العراقية في طرحها برنامجاً عملياً وواقعياً مدروساً يتماشى مع الوضع السياسي في العراق . حيث أن أي ايديولوجية سياسية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها :

- ان تعبر عن قيم وتطلعات الامة الحضارية .
- ان تكون ناقدة للوضع السياسي القائم .
- ان تطرح البديل للمشكلة القائمة التي تواجه الامة .
- ان تحدد الوسائل السياسية لتحقيق الهدف .

وقد استغرقت المعارضة الوقت الطويل من كفاحها المرير ضد السلطة في العراق في نقد الوضع القائم ولكنها ما زالت في بدائلها السياسية تراوح في إزالة اثار الظلم بطرحها المبادىء العقائدية التي تتبناها . ولهذا نجد أن أطروحة البديل للوضع القائم في العراق يشوبها الغموض أو تتأرجح بين النقائض الايديولوجية المتطرفة في الصراع السياسي . فمنهم الذي يقدم البديل الاسلامي الذي لا يرى فيه اي مجال للاقليات (مهما كان أساس وجودها) ان تعبر عن مصالحها وحريتها في تقرير المصير ، الى أولئك الذين يريدون للعراق ان يتجزأ ضمن تلك الفوارق الاجتماعية لشعبه . وطبعاً هنالك ايضاً من

يرى أن الوضع القائم بتركيبته الحالية هو الحل الاسلم وما أساس المشكلة الا رأس النظام والمتنفذين فيه . وعليه نرى أن إحدى مقومات الحكم القائم في العراق هو عدم وجود البديل الحقيقي والواقعي الذي يستطيع ان ينهي الازمة السياسية هناك . فهو الشر الذي لا بد منه والاطروحة القائمة التي لا بديل لها في الوقت الحاضر . فأساس قوة الحاكمين في بغداد هو مواقع الضعف في اطروحتنا السياسية التي من خلالها يمكن لفئات وأفراد الشعب العراقي أن يتفاعلوا معها . فعلى الرغم من أن النظام العراقي قد أعلن عن افلاسه الاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي والدولي منذ أكثر من سنتين الا أن البديل لم يتبلور بعد ليأخذ حيزه على الواقع السياسي الداخلي والمحلي والدولي . فعن طريق البديل الناجع يمكن أن تستقطب المعارضة القطاعات الاجتماعية المؤثرة في المجتمع ، ويمكن أن تحصل على الدعم الدولي ، ويمكن أن ترسم الطريق الاسلم لتحقيق الهدف ، ويمكن أن تبرز القيادة التي تمثل الهدف وتنطق بإسمه ، ويمكنها أيضاً أن توحد قواها حوله .

وعليه فرسم البديل السياسي غالباً ما يأخذ من المعارضة السياسية الوقت الطويل من الجدال والبحث والحوار المفتوح للوصول الى اسلم السبل التي تتفق عليه أغلبية قطاعات الأمة المتحركة نحو التغير . وما هذه الاطروحة الا بادرة في هذا المجال .

مشكلة الحكم في العراق :

التناقضات السياسية :

ان أساس المشكلة السياسية في الحكم القائم في العراق هو تمحور السلطة بيد مجموعة قليلة تنتمي الى طائفة معينة ومن بلدة واحدة . فصناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد كله بيد تلك الفئة القليلة من الشعب ، وما مؤسسات الدولة الواسعة الا الادوات المنفذة لمقررات اولئك المتسلطين .

ولعل السبب الذي أدى الى تلكم النتيجة الحادة من الحكم الديكتاتوري هي حالة النمو الطبيعية لمعطيات التركيبة السياسية في العراق منذ أن أصبح دولة في بداية العقد الثاني من القرن العشرين . فقد احتكرت طائفة واحدة من فئات المجتمع العراقي السلطة السياسية نتيجة نفوذها القوي في داخل المؤسسات السياسية التي ورثتها الدولة العراقية من الامبراطورية العثمانية . فهم قادة الجيش وضباطه ، ومنهم موظفين الوزارات وكتابها ، وعليهم تعتمد الدولة وتصل في حكمها . ولهذا كانوا الورثة الطبيعيين لثمرة النظام الذي ساعدوا على تكوينه منذ البدء . فالعراق الحديث بملكيته وجمهورياته هو نابع منهم ومن ثم خاضع لهم ، أو بالاحرى المالكين له . وعليه كانوا هم القيادة وهم المعارضة في نفس الوقت ، وهم الحكومة وهم حكومة الظل .

غير أن الصراع السياسي بين أفراد الطائفة الواحدة على السلطة المركزية ورئاسة الدولة هو الذي قاد النظام نحو هذه النتيجة السيئة في تاريخه . فالانقلابات العسكرية المتعددة للوصول الى دفة الحكم دفع التفكير في كل من اراد ان يستلم الحكم في بغداد ان يقوي مواقع سيطرته بقبضة حديدية من خلال القضاء على مناوئيه واعطاء المراكز الحساسة الى مساندية . ولعل تجربة الحكم الفاشلة التي مر بها حزب

البعث عام ١٩٦٣ هي التي جعلت قادته يحورون السلطة ضمن حلقة ضيقة من الاقارب والمريدين وذوو العشيرة الادنون . والذي يلاحظ تركيبة القيادة البعثية عندما تسلمت السلطة في عام ١٩٦٨ كانت تشمل العديد من القطاعات الاجتماعية العراقية (مع أن أغلبيتها من ابناء طائفة واحدة) ، غير أن دائرة السلطة بدأت تضيق كلما ازدادت حدة الصراع بين أجنحة النظام المختلفة . وكانت نتيجة الصراع هي على الطريقة الداروينية ، «البقاء للاقوى» . فقد تمكنت المجموعة التكريتية ان تزيح بقية القوى التي تشاركها الحكم وتتحكم بمقاليد السلطة لوحدها . وخضع التكارتة انفسهم الى بطل تلك الصراعات السياسية ـ صدام حسين .

// والذي زاد في الطين بلة أن مشارع التنمية الاقتصادية الوطنية على الأنموذج السوفيتي المبني على سيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي قد ركزت تلك البنية الدكتاتورية للنظام . فنمو الاقتصاد العراقي المضطرد والموارد المالية المجناة من ارتفاع اسعار النفط في اوائل السبعينات قد ضخمت البنية البيروقراطية للعراق وبالتالي مركزية صناعة القرار في كل مرافق الدولة . وقد رافق ذلك توسع في قدرات المؤسسات الامنية والعسكرية للبلد . فقد تزامت التنمية الاقتصادية المضطردة للبلد مع تمحور السلطة في دائرة صغيرة من الحاكمين . ومن أجل أن يحكم هؤلاء القلة على مواقع السلطة وعدم إعطاء أية فرصة للآخرين من تشكيل خطر على حكمهم القائم عملوا على استغلال الطاقات المالية والاقتصادية للبلد في بناء المؤسسات الامنية المتطورة من أجل إحصاء انفاس كل ابناء الشعب . فقد كان الاقتصاد العراقي بعد زيادة عائدات النفط ذو قدرة على تمويل تلك النفقات الباهظة . وجاءت الحرب العراقية الايرانية لتقوي المؤسسة العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية ولتتمحور السلطة أكثراً فأكثر بيد صدام حسين والقلة من اقاربه ومساعديه .

وعليه فالنظام العراقي بوضعه الحالي هو من نوع الدكتاتورية الشاملة (totalitarian) بأسوأ صورها : فهو بدائي في طريقة صنع قراراته (متمحور حول القائد وأبناء عائلته وعشيرته) ولكنه بقدرات سياسية متطورة (من خلال مؤسساته الامنية والعسكرية والاعلامية) .

التناقضات الاجتماعية .

وتنحصر المشكلة الاجتماعية في النظام السياسي العراقي بقضية اضطهاد الاقليات التي لم يفسح لها المجال بالمشاركة في الحكم أو في صناعة القرار السياسي . وهذا النوع من الاضطهاد هو أيضاً حالة طبيعية ناتجة من استئثار فئة معينة للسلطة في العراق وعدم وجود الآلية السياسية التي تسمح بمشاركة فئات المجتمع العراقي في الحياة السياسية . وفي حالة عدم وجود تلك الآلية لا يمكننا أن نترقع ان يتنازل الحاكمون في أية دولة بمشاركة الآخرين في مواقع السلطة وبالتالي تقليل حصتهم من الانتفاع بموارد الدولة الاجتماعية والاقتصادية .

وقد دفعت الاقليات الكبيرة للمجتمع العراقي الكثير من وراء عمليات الاضطهاد واهدار الحقوق الطبيعية لها . فشكلت الاقليات غير العربية (الاكراد والتركمان والاشوريون) الرمز الاجتماعي الذي يتحدى اطروحة النظام الذي تبنى قضية الدولة القومية العربية وأصبح من الزعامات الداعية لها . والاكراد أكثر من غيرهم ـ لقوة النزعة القومية لديهم وفعالية مؤسساتهم الاجتماعية وكفاءة قياداتهم

السياسية ـ كانوا العنصر الاقوى في المطالبة بحقوقهم الثقافية والسياسية وعليه تحملوا العبء الاكبر من اضطهاد الدولة العراقية . وبما أن الحاكمين في بغداد لم يستطيعوا نكران وجود الاكراد القومي (لأنهم يشكلون ربع سكان العراق) كما فعلوا بالاقليات الأخرى كالتركمان والآشوريين ، فقد كانت السمة المشتركة لسياسة الحكام الملكيين والجمهوريين هي الاعتراف بحقوق الاكراد ولكنهم سرعان ما يسحقوا تلك الحقوق والحريات بالحديد والنار . وقد توجت تلك السياسات بالحملة الشرسة في السنوات الاخيرة الماضية والتي كان هدفها ازالة الحرث والنسل الكردي من الوجود العراقي . فقد شكلت ـ بالنسبة للنظام القائم ـ مطالبة الاكراد بحقوقهم القومية المشروعة إخلالاً بوحدة الوطن (الذي رسم له ان يكون ذات صبغة قومية معينة) وبالتالي مزعزعة لوجود الدولة ، أو بعبارة أخرى مزعزعة لسيطرة وهيمنة الحاكمين .

ولم يكن حظ قادة الدولة العراقية العربية وافراً مع بقية سكان المجتمع من العراقيين العرب . فالقيادة تنتمي الى المذهب السنّي المغاير الى مذهب اكثرية العرب العراقيين الذين يعتنقون المذهب الشيعي . وقد شكل الشيعة العرب مادة الدولة في الحكم ، وقوتها في السيطرة والتسلط ، وحركتها في الحياة السياسية والاقتصادية . فهم العمال والفلاحون ، وهم الجنود والمرابطون ، وهم اعضاء الحزب والمحاونون ، وهم الجماهير الواسعة التي تدين بأيديولوجية الدولة العربية . فالدولة العراقية العربية بغير الشيعة العرب تكون فاقدة الديمومة ومن ثم الوجود . غير أن لدى هذه الجماهير العربية الكبيرة ثقافة وحضارة مغايرة تماماً الى تلك التي يدين بها حكام بغداد المتعاقبون على السلطة طوال السبعين سنة الماضية . وعليه تركزت سياسة الحكام على تهجين تلك الهوية الشيعية ومحاولة اخفائها من الوجود في شتى السبل . وكان من تلك الوسائل هي عدم السماح للشيعة في مزاولة شعائرهم الدينية ، وطمس معالم ثقافتهم وتراثهم الحضاري حتى يظهر للعيان ان العراقيين العرب هم على شكل واحد ومن تراث عربي واحد . والوسيلة الثانية التي تم فيها اضطهاد الشيعة هي منعهم من المشاركة بصنع القرار السياسي او تسلم المناصب العليا في الدولة . فقد كانت محتكرة على العرب السنة فقط . وبمرور الزمن تكون لدى الشيعة الشعور بعقدة النقص وبدأوا يتصرفون على أنهم أقلية في داخل الدولة . وكانت تنقص الطائفة الشيعية ما لاخوانهم الاكراد من المؤسسات الاجتماعية التي تؤلف قواهم والقيادات السياسية التي تطالب بحقوقهم . وعليه كانوا المادة الجماهيرية التي تتلقى الضربات من السلطات الحاكمة من غير ان يحسب لردات فعلهم أي خطر على أساس الدولة . وما القسوة التي تفاعل معها نظام البعث الحاكم مع التحرك الشيعي في نهاية السبعينات (عندما قادت الحركة الاسلامية الشيعية التحرك السياسي ضد النظام) وفي انتفاضة شعبان عام ١٩٩١ الا لشعور الحاكمين بأن ذلك التحرك يشكل طفرة نوعية في ردات الفعل الشيعية وبالتالي تشكل خطراً على وجود النظام .

ومن هذا العرض الموجز يظهر لنا ان تناقضات النظام السياسي العراقي تنحصر بالنقاط التالية :

ـ ان سياسة الحكم في العراق متخلفة (آلية صنع القرار السياسي هي عشائرية / قبلية) .

ـ افلاس الايديولوجية السياسية للدولة (كعامل لوحدة ابناء الشعب) .

ـ خلل في توزيع موارد الدولة (الاجتماعية والاقتصادية) .

الضغط الدولي :

وعليه فإن الدولة العراقية بتركيبتها السياسية الحالية وآلية ممارسة الحكم فيها غير مقدسة أو مشروعة عند غالبية ابناء الشعب العراقي . وما بقاء الدولة بحالة متراكمة رغم كل هذه التناقضات التي تجعل من وحداتها السياسية والاجتماعية متنافرة عن بعضها البعض الا نتيجة المعادلة الدولية .

فتجزئة الدولة العراقية الى دويلات يخل بتوازن القوى في المنطقة . ان العراق بموقعه الجغرافي ليس كيوغسلافيا كما أنه ليس كجمهوريات الاتحاد السوفيتي . فهو في منطقة لا تعتبر استراتيجية للنظام السياسي ـ الاقتصادي الدولي وانما تعتبر حيوية لبقائه . فالنظام الدولي لا يسمح مطلقاً «بلبننة» العراق وهو في قلب تلك المنطقة . بالاضافة الا ان استقرار العراق هو عامل مهم ومؤثر على استقرار الدول الاقليمية . فنشوء دولة كردية مثلاً في كردستان العراق سوف يؤثر على مشاعر الاكراد في ايران وتركيا وقد يدعوهم الى الانفصال عن تلك الدول حذوا بتجربة العراق ، وهذا ما لا تسمح به تلك الدول . كما أن العراق بدون الاكراد سوف يؤلف الشيعة فيه الغالبية العظمى من سكانه (حوالي ٨٠٪) مما يجعل منه ، شئنا أو أبينا ، دولة شيعية عربية قد تشكل خطراً على الدول العربية فيما لو توحدت استراتيجياتها مع الدولة الشيعية في إيران ، أو قد تشكل خطراً على إيران ان تزعم العراق قيادة الشيعة في العالم (بما يملكه العراق من عتبات مقدسة للشيعة ومركز تاريخي للمرجعية الدينية والحوزة العلمية ، وكلها تعتبر أصل الانتماء الشيعي ومركز تراثه الحضاري) .

فوحدة العراق مفروضة دولياً على ابنائه بوجود صدام او بدونه . ومن هذا نفهم الموقف الدولي المتخاذل تجاه الانتفاضة الشيعية ـ الكردية في ربيع العام الماضي . فقد وقف الحلفاء (الذين وصفوا صدام بهتلر الثاني) موقف المتفرج أمام قوات الحرس الجمهوري وهي تقمع الانتفاضة الجماهيرية التي كان هدفها اقصاء النظام الذي هدد المجتمع الدولي ، لأن الحلفاء كانوا يتخوفون من أن الانتفاضة سوف تقود الى تقسيم العراق . فلم تطرح الانتفاضة (ولا قيادة المعارضة في الخارج) البديل الذي يطمئن مخاوف المجتمع الدولي . وعليه كان الاختيار الواقعي لدول الحلفاء هو العراق موحداً تحت سيف صدام خير منه ممزقاً تحت رحمة غيره .

البديل الواقعي :

ومن هذا نستنتج ان طرح البديل السياسي ـ الاجتماعي لنظام الحكم القائم في العراق هو من مستلزمات النصر ، ومن عوامل القوة والدفع لفصائل المعارضة ، ومن الثوابت الاساسية لانقاذ الشعب العراقي من تراكمات الظلم الذي يأن منها طوال السنين الماضية . هذا البديل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها أبناء الوطن ويحاول ان يجد لها الحلول الناجعة بطريقة تؤمن له حياته وكرامته على المدى الطويل .

فالعراق بظروفه الحالية تراكمت فيه عدة عقد :

السياسية : ـ وهي أن هنالك خلل في التركيبة السياسية للدولة التي منحت عدداً قليلاً من ابناء الوطن حق العمل السياسي دون غيرهم من فئات المجتمع العراقي .

الاجتماعية : ـ وهي أن هنالك قهر لحريات الفئات الغير مشاركة في الحكم من التعبير عن مشاعرها وثقافاتها وتراثها ومصالحها .

النفسية : ـ وهي ان هنالك عملية سحق من قبل النظام الحاكم لانسانية الفرد العراقي حيث لا يوجد هنالك ضمان سياسي لاحترام أبسط الحريات الانسانية التي يتمتع بها باقي البشر حتى في أقل المجتمعات البدائية المعروفة .

فنحن بحاجة إلى اعادة تركيبة الدولة العراقية بحيث تتيح لكل الافراد الذين ينتمون لها ديمومة البقاء والتفاعل والمشاركة فيما بينهم بما يخدم مصالحهم الذاتية والمشتركة . وفي هذا المجال علينا أولاً إعادة النظر في بعض المفردات التي نعتقد بها أو أصبحت جزءاً من تراثنا الثقافي . منها :

الدولة : أول ما يتبادر الى أذهاننا عن مفهوم الدولة هو أنها تلك المؤسسة السياسية التي من أولويات عملها هو احكام السيطرة على وحدة التراب الوطني والافراد الذين ينتمون لها . وعليه يمكننا ببساطة ـ طبعاً اذا آمنّا بأهداف الدولة وطريقة الحكم فيها ـ ان نعطي الشرعية لكل عمل تقوم به القيادة من أجل الحفاظ على وحدة التراب والشعب حتى وان تطلب ذلك تدمير عطاء ذلك التراب أو قتل ابناء الشعب .

ومن هنا يظهر التناقض في مفهومنا عن الدولة . اذ لا يمكن للدولة ان تضر بمصالح الوطن او شعبه من أجل وحدة ترابه وابنائه . فالوحدة الوطنية هي طوعية ، وهي عقد اجتماعي بين ابناء الوطن . وعندما تفشل الدولة في تلبية احتياجات ذلك العقد ينتفي وجودها . وعندها يكون لزاماً على الافراد من جديد الدخول في عقد يلبي احتياجات المرحلة ويلبي مصالح الافراد والفئات المتعاقدة . فالأصل هم الناس وعمارة البلاد وما نشوء الدولة الا نتاج العقد الذي دخلوا فيه ، وما دور القادة الا الالتزام بمبادىء ذلك العقد والعمل وفق شروطه . ولكن عندما تكون الدولة هي الهدف الاجتماعي يصبح وجود الشعب ووحدة ترابة وتقدمه هم الشيء العرضي في المعادلة ، مما يعطي الفرصة للقادة بالتصرف بهم حسب تفسيراتهم واستنتاجاتهم السياسية . وهذا النوع من التفكير هو الذي يقودنا الى التهاون في جور الحاكمين وتبرير مظالم النظام السياسي الذي نعتقد بشرعية وجوده .

وتاريخ الدولة العراقية يتلخص في حالة القمع الغير مشروعة لحقوق ابنائه وتدمير عمارة أرضه بحروب طاحنة داخلية وخارجية وبدون محاسبة تذكر من قبل ابنائه ، وليس هنالك الالية السياسية التي تقيد الحاكمين في حالة التطيش والارتجالية في اتخاذ القرارات .

الشعب : هم تلك الوحدة البشرية المتجانسة ذو التاريخ المشترك والثقافة الواحدة والذين يعيشون على بقعة جغرافية معينة ضمن نظام سياسي متفقين عليه . واذا أشملنا لهذا التعريف المبدأ العقائدي أو الهدف السياسي المشترك الذي يجمع تلك المجموعة البشرية عندئذ نطلق عليهم «أمة» . أما إذا لم يكن لدى ذلك الشعب وحدة سياسية تجمعهم فعندئذ يعرفون «بالقومية» . فقد تكون قومية واحدة مجزأة في عدة دول . أو تكون جزءاً من دولة قومية أخرى . والنظام الدولي في العصر الحديث يطلق على الوحدات السياسية المكون منها «بالدول القومية» (مع أن وجود مثل تلك التكوينات السياسية محصورة ضمن التجربة الاوروبية الى حد ما) .

وسكان العراق بتركيبتهم الاجتماعية الحالية وعلى مر التاريخ غير متجانسين . فهم مكونين من عدة فئات (قوميات وامم وطوائف) متباينة . ولكل فئة اجتماعية ثقافة وتاريخ ولغة وعقائد وتراث حضاري خاص بهم . وحتى علاقاتهم الاجتماعية فيه طابع التمحور . فهي قوية بين افرادهم ونادرة مع غيرهم من الاقليات . وهذه الحالة تكونت نتيجة التراكمات الحضارية لتاريخ العراق . فقد كان منبع الحضارات ، ومهد الاديان السماوية ، وملتقى الامم . ففيه العربي والكردي والتركماني والآشوري والكلداني والفارسي . وفيه المسلم والمسيحي والصابئي واليزيدي . وعلى أرضه نشأت المدارس الدينية الاسلامية الشيعية والسنيّة ، وترعرعت فيه الطرق الصوفية . وهذا هو عنصر قوته وجمال تكوينه لا مركز ضعفه وقبح تشكيله . فيجب الاعتزاز بهذا التكوين الحضاري المتباين لفئاته الاجتماعية لا العمل على سحقها لتكوين وليد اجتماعي جديد لدولته الحديثة . فسكان العراق يكونون مجتمعاً وليس شعباً . وهذا المجتمع ذو حالة خاصة ونموذجية ويجب أن تتأقلم الدولة ومؤسساتها لهذا التركيب الاجتماعي المتباين .

ولكن السؤال المطروح هو أنه اذا اختلفت الانتماءات الاجتماعية وتباينت الاهداف الفئوية فما الذي يجمع فصائل المجتمع حول الدولة التي من أساسيات بقائها هو وجود الهدف او الايديولوجية التي توحد ابناءها ؟ والاجابة عليه أنه في مثل حالة دولة كالعراق يكون اجتماع فصائل المجتمع على :

ـ المواطنة : أي أن حقوق المواطنة والانتماء الاجتماعي للدولة مقدسة اجتماعياً ومحترمة قانونياً . بمعنى ان تكون حقوق المواطنة رصينة وعادلة ولا يمكن للدولة الاخلال فيها حتى يشعر كل فرد ان حق المواطنة انتماء وهوية يجب الاعتزاز بها .

ـ المنفعة الاقتصادية : أي أن يشعر مواطنو الدولة بأن الانتماء الوطني له مردود عملي يجلب لهم السعادة الملموسة في واقع حياتهم اليومية . فيجب ان يصاغ النظام الاقتصادي للبلد بطريقة يفسح فيها المجال للأفراد بمزاولة اعمالهم بحرية حتى يلمسوا مردود طاقاتهم المبذولة ، وان يتم توزيع الموارد الاقتصادية بصورة يشعر فيها الجميع بالعدالة الاجتماعية (fairness) .

وهذه هي نفس الأسس التي تفتقد لها دولة العراق الحالية . فحق المواطنة لعبة بيد الحاكمين يأخذوه ممن يشاؤون ويسقطونه عمن يناوؤه . كما أنه ليس هنالك شعور لأبناء العراق بأن موارد الدولة لهم بل هي ملك للفئة المتسلطة عليهم . كما أنه ليس هنالك حرية بأن يزاول ابناء المجتمع أعمالهم حسب طاقاتهم ولا يشعروا بأمان بأن امرالهم التي يجنونها من اتعابهم الشخصية هي حق لهم ، بل يمكن للمتسلطين سلبها منهم . وعليه يجب أن ترتكز علاقات الدولة العراقية التي نسعى الى إعادة تركيبها على تدسية حق المواطنة وضمان حرية العمل الفردي والتوزيع الاجتماعي العادل لموارد الدولة . بمعنى آخر ان الدولة في العراق تقوم على تأمين حق المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

أسس التغيير السياسي :

ومن هذا المنطلق تستند الدولة العراقية الجديدة على الثوابت التالية :

١ ـ «الديمقراطية» :

فالديمقراطية بمعناها العام ليست الا «المساواة» . ففيها يعطى لجميع المواطنين حق المشاركة في الحياة السياسية . وفي المشاركة السياسية تتاح الفرص للجميع في صنع القرار السياسي عن طريق انتخاب القادة . وقد لا تعني الديمقراطية المساواة بين دور القيادة وعامة الناس ، ولكنها بالتأكيد تعني المساواة في الحقوق السياسية . أما من ناحية اختلاف الواجبات بين القيادة والرعية ، فإنه من خلال الاسلوب الديمقراطي يمكن تحجيم صلاحيات القيادة وتوزيع الادوار بينهم ومتابعة أعمالهم ، أي بمعنى آخر التقليل من سوء استغلالهم للسلطة . فليس هنالك حاكم فوق القانون ، وليس هنالك أصلاً قانون يسن ليس للمواطنين رأي فيه . فهم السلطة ، ومنهم يأخذ الحاكمون شرعيتهم في الحكم وفي البقاء في مناصبهم . وبهذه الطريقة يتم التقليل من (أو القضاء على) ارتجالية اتخاذ القرارات وذلك بربطها بالمشورة أو أخذ الرأي العام .

وفي ظل النظام الديمقراطي يتاح للمواطنين التعبير عن مشاعرهم والجهر بمظلوميتهم ، والمطالبة بحقوقهم . وعليه يتم احترام حقوق الانسان الطبيعية في الحياة والحرية وتقرير المصير . فسوء استعمال السلطة حتى وان كان مغطى بأي شعار سيكون مفضوحاً في النظام الديمقراطي وغير مقبولاً في العرف الاجتماعي المبني على الاسلوب الديمقراطي .

فالنظام الديمقراطي يوفر للمجتمع العراقي المستلزمات التالية :

- مشاركة المواطنين في الحياة السياسية .
- المساواة في الحقوق السياسية .
- تحجيم سوء استعمال السلطة من قبل الحاكمين .
- احترام الدولة لحقوق الانسان .

٢ ـ «الموزائيكية» :

غير أن الديمقراطية بالأسلوب الانكلو ـ امريكي المشهور عالمياً غير عادل بالنسبة للاقليات . فهو الاسلوب الذي يرتكز على فكرة حق الاغلبية في الحكم ، أي أن للأغلبية الشرعية السياسية في سن القوانين وتنفيذها على الواقع الاجتماعي . أنه اسلوب مصمم الى شعب متجانس ، تجانساً أما في الاهداف الاجتماعية أو في التراث الحضاري . وهذه حالة غير متوفرة في المجتمع العراقي .

كما أن الحكومة المنبثقة عن مثل هذا الاسلوب الديمقراطي عادة ما تكون متجانسة (أي أنه ليس هنالك تعارض في الاهداف بين المعارضة والحاكمين ، أو تعارض في السياسات فيما بين السلطة التشريعية والتنفيذية) . وحتى في حالة تغيير المواقع بين الحكومة والمعارضة ، فإن السلطة الجديدة تعبر ايضاً عن مرتقب الأغلبية . وعادة ما تكون مثل تلك الحكومات مركزية ، ردرر الحكومات المحلية (ان وجدت) جزئياً . وبما ان مثل هذه الحكومات تمثل رغبات الاغلبية من ابناء الوطن ، فإن السيادة في الحكم والقانون يعود لها . وفي هذا الحال تفقد الاقليات حقوقهم العامة ويقعوا تحت رحمة الاغلبية .

ومن أجل تحقيق مشاركة الاقليات في صناعة القرار السياسي يستوجب تحوير العمل الديمقراطي بطريقة تسمح لجميع الاطراف الاجتماعية بأن يكون لهم دور في النظام . ويكون تحقيق ذلك بطرق عديدة :

ـ **أولاً** : ـ أن يكون هنالك تكافؤ في نسب الاقليات الكبيرة داخل مؤسسات صنع القرار السياسي . فمثلاً يكون هنالك مجلسين للسلطة التشريعية أحدهما يمثل الاقليات بصورة متكافئة بغض النظر عن نسبهم السكانية . وأن تكون هنالك مقاعد وزارية داخل السلطة التنفيذيّة لتمثيل الاقليات .

ـ **ثانياً** : ـ تجري الانتخابات بطريقة «التمثيل النسبي» (Proportional representation) حتى تضمن الفئات الاجتماعية القليلة والتي لا تحضى بالأكثرية بأن يكون لها صوت مسموع ومشاركة في صناعة القرار السياسي في داخل الدولة . فطريقة الفوز بالأكثرية مجحفة بحق الفئات التي لا تستطيع الحصول على الاكثرية . وبما أن الاحزاب السياسية في العراق متقوقعة على ابناء الفئة الاجتماعية الواحدة ولا تتعدى نشاطاتها وعضويتها لتشمل باقي ابناء المجتمع العراقي فعليه يجب أن يكون للنظام السياسي سعة في شمول الجميع .

ـ **ثالثاً** : ـ أن يضمن النظام السياسي للاقليات حرية التعبير عن المشاعر القومية والدينية والثقافية دستورياً ، ويكون لهذه الاقليات حق النقض «الفيتو» فيما لو أرادت الدولة تغيير الدستور بما يعطل تلك الحريات المعبرة عن التراث الثقافي والديني والحضاري .

وبهذه الطريقة يكون النظام السياسي قد ضمن :

ـ مشاركة الفئات الاجتماعية في السلطة السياسية .

ـ حريتها في التعبير عن قيمها الحضارية وتراثها الثقافي .

ـ صيانة تلك المشاركة والحرية دستورياً .

٣ ـ «الفيدرالية» :

وعادة ما تهدف الحكومة المركزية على تذويب الفوارق الاجتماعية بين ابناء الامة وصقلها ضمن الخط العام للدولة . ولكن هويات فئات المجتمع العراقي مغروسة حضارياً في ضمير ابنائها طوال آلاف السنين . فلم تستطع كل وسائل الترغيب والترهيب التي اتبعتها الحكومات الظالمة على طول التاريخ من تغيير البنية الاجتماعية لسكان العراق أو أن تصبهم في قالب واحد . بل أن أساليب التمييز الثقافي والعنصري هي التي قوت الفرقة بين الفئات وزيدت التلاحم بين ابناء كل واحدة منها . فالفوارق الاجتماعية في المجتمع العراقي هي اصيلة رسابقة على وجود الدولة ويجب الحفاظ عليها .

وعليه يجب أن تنظم الدولة بشكل تستطيع فيه فئات المجتمع من تقرير مصيرهم بعيداً عن تدخلات السلطة المركزية . والطريقة العملية لتحقيق ذلك بأن يقسم العراق داخلياً الى عدة ولايات (ادارات محلية) موافقة للحدود الجغرافية لمواقع الفئات الاجتماعية . فيخصص لكل أقلية اجتماعية كبيرة لها حكومة محلية تختص في أمور الولاية الثقافية والادارية والاقتصاد المحلي والامن الداخلي حتى تشعر كل فئة بالحرية في انتمائها المحلي وادارة امورها والتعبير عن قيمها الحضارية وتراثها بعيدة عن تأثير الحكومة المركزية أو الفئات الاجتماعية الأخرى .

وهذه الولايات تتبع الحكومة المركزية في الامور المشتركة التي تهم الدولة والمجتمع العراقي . وعليه يكون دور الحكومة المركزية الرئيسي في هذا المجال هي قضايا الدفاع والعلاقات الخارجية

ومشاريع التنمية الاقتصادية والوطنية . وبهذه التشكيلة الفيدرالية يمكن إزالة التخوف من فقدان الهوية الاجتماعية والحضارية لكل فئة وإعطاء الشعور العام بأن الانضمام إلى الوطن العراقي إنما ينمي الانتماء القومي والديني ويعزز الاستقلالية الثقافية ويضمن الحريات العامة للافراد وللتجمعات . وعندها تكون فكرة الانفصال عن الوطن العراقي عملية خاسرة في الحساب السياسي .

فالتركيبة الفيدرالية للدولة العراقية تحقق :

ـ تمكين الاقليات في ادارة شؤونهم المحلية وحياتهم الداخلية .

ـ حرية تعبيرهم عن تراثهم الحضاري .

ـ ضمان وحدة العراق وإزالة مخاوف المجتمع الدولي .

تركيبة الدولة العراقية :

إحدى البدائل السياسية لاعادة تركيب الدولة العراقية ضمن الثوابت السياسية أعلاه تتم بالشكل التالي :

١ ـ يقسم العراق الى ثلاثة ولايات بالاضافة الى الولاية الفيدرالية بغداد ؛ واحدة للاكراد في كردستان ، والثانية للعرب السنّة في شمال بغداد ، وأخرى للشيعة في الجنوب .

ولكن مثل هذا التقسيم قد يولد تخوفاً لدى الدول العربية والاقليمية المجاورة للعراق تحسباً للتأثير أو التأثر الايراني من ولاية الشيعة في الجنوب . وعليه يكون من الأفضل ان يتم استحداث ولايتين احدهما في الوسط والاخرى في الجنوب . وتبقى بغداد بوتقة المجتمع العراقي و «دار السلام» لكل الاقليات التي تريد ان تتمتع بالحكم الفيدرالي بعيداً عن تأثيرات الاقليات الاخرى .

٢ ـ بما أن الاقليات الاجتماعية غير محصورة في بقعة جغرافية واحدة ، ومحاولة حصرهم ضمن حدود ولاية واحدة يستوجب اما تهجير الآلاف من السكان بين الولايات ، أو حصر أكثرية الفئة الواحدة ضمن ولاية واعطاء الحصانة الفيدرالية الدستورية للمتفرقين من ابنائها في الولايات الأخرى . فقد لا نستطيع حصر الشيعة كلهم ضمن ولاية الوسط والجنوب ، أو حصر السنّة ضمن ولاية الشمال الغربي ولكن المتبقين منهم في الولايات المختلفة يتمتعون بالحماية من قبل الدستور الفيدرالي بمزاولة حرياتهم الطبيعية . ومن أجل عدم الدخول في مزلة الخلافات التي سوف تنشأ حول تعيين الحدو الجغرافية لكل ولاية من هذه الولايات ، فمن الافضل اعتماد حدود المحافظات الحالية على أنه الحل الانسب في هذا المجال ، وان كان فيه غبن فإنه عام على الجميع . كما أنه يمكن الاستفادة من المؤسسات الادارية للمحافظات تسهيل ادارة أعمال الولاية ، وكذلك توزيع موارد الدولة على بقية السكان ، ولتسهيل الاتصالات الفيدرالية بالمواطنين . فعليه تصبح المحافظات عامل مهم في وحدة تلاحم الحمل بين حكومة الولايات والحكومة الفيدرالية . ومن هذا يمكن اعتبار المحافظات :

ـ وحدات ادارية داخل الولاية ، ذو استقلالية جزئية حتى تتمتع الاقليات الصغيرة بحرياتها وصيانة تراثها من الاكثرية الحاكمة في الولاية .

ـ وحدات انتخابية يتم من خلالها ادارة الانتخابات العامة وترشيح المسؤولية والنواب لحكومات الولايات الفيدرالية .

٣ ـ البديل المقترح لتركيبة النظام العراقي كالآتي :	السكان (مليون)
ولاية كردستان وتشمل المحافظات التالية :	
دهوك ، أربيل ، السليمانية ، والتأميم	٢ . ٥٧٠
ولاية «الجزيرة» وتشمل المحافظات التالية :	
نينوى ، الانبار ، صلاح الدين ، وديالى	٣ . ٩٥٠
ولاية «الكوفة» وتشمل المحافظات التالية :	
واسط ، بابل ، القادسية ، كربلاء ، والنجف	٣ . ٣١٠
ولاية «البصرة» وتشمل المحافظات التالية :	
ميسان ، ذي قار ، المثنى ، والبصرة	٢ . ٦٠٠
ولاية «بغداد» هي العاصمة الفيدرالية	٣ . ٨٥٠

* * منَ الملاحظ أن الولايات متقاربة الى حد ما بعدد السكان (حوالي ثلاثي ملايين نسمة حسب تقديرات عام ١٩٨٧) ومتساوية (عدا ولاية الكوفة) بعدد الولايات . لولاية بغداد ما لـ الولايات الاخرى من حقوق * *

حكومة الولايات :

النظام الفيدرالي العراقي هو نظام تعادلي ، أي أن هنالك توازن وتوزيع في السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، حتى لا يستأثر مركز قوة على الأخر . وتحفظ حريات الاقليات بأكبر قدر ممكن مع المحافظة على الوحدة الوطنية وبرمجة الحياة المستقبلية للمجتمع العراقي بصورة عامة . وعليه تكون مسؤولية حكومة الولايات في الأمور التالية :

أولاً : ـ حفظ التراث المحلي وما يستلزمها من الأمور الثقافية والتعليم .
ثانياً : ـ ادارة شؤون الولايات بعيدة عن تأثير الحكومة المركزية .
ثالثاً : ـ الامن المحلي في داخل الولاية .

كما تتعاون حكومة الولاية مع الحكومة المركزية في تنفيذ مشاريع التنمية الوطنية والالتزام بالسياسات الفيدرالية العامة للوطن .

تركيبة الحكومة :

١ ـ مجلس الشورى .
٢ ـ رئيس الولاية والحكومة المحلية .
٣ ـ المحاكم الشخصية .
٤ ـ المحافظون ورؤساء المدن .

يتم انتخاب مجلس الشورى ورئيس الولاية من قبل سكان الولاية واما المحافظ ورئيس المدينة فمن قبل ابناء تلك الوحدة الادارية يرشح رئيس الولاية قضاة المحاكم الشخصية وتؤخذ الثقة عليهم من قبل المجلس التشريعي .

يحق لكل ولاية سن دستورها الخاص (بما لا يتعارض مع الأسس العامة لدستور الوطن العراقي وخاصة فيما يتعلق من احترام حريات الاقليات وحقوق المواطن العراقي) ، ورفع علمها الاقليمي الى جنب العلم العراقي في المؤسسات الحكومية . كما أن للولاية الحق في فرض الضرائب وجبايتها لغرض الادارة المحلية والانفاق على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

الحكومة المركزية :

ان من المهام الرئيسية في الحكومة المركزية هي حل العقدتين : السياسية المتمثلة في عدم مشاركة الاقليات التي يتألف منها المجتمع العراقي في صناعة القرار السياسي وفي ادارة الدولة ؛ والاجتماعية المتمثلة في عدم اعطاء الاقليات الاجتماعية حرية التعبير والمحافظة على تراثها الحضاري والثقافي . وعندما تحقق الحكومة المركزية حل هذه التناقضات تكون قد رفعت وازالت الجزء الكبير من مظاهر الظلم السياسي والاجتماعي الذي تأن منه قطاعات المجتمع العراقي .

يتضمن إعادة التركيبة السياسية للدولة العراقية على الغرار التالي :

١ ـ رئاسة الدولة :

متمثلة في «مجلس فيدرالي» مؤلف من خمسة أعضاء هم نفس حكام الولايات العراقية الخمسة بما فيها بغداد ، ويعتبر المجلس أعلى سلطة سياسية في الدولة . وتتناوب رئاسة المجلس السنوية بصورة دورية بينهم ويكون التسلسل حسب الاكثرية في السن . ويقوم الرئيس بتمثيل الدولة في المجتمع الدولي واعلان قرارات المجلس الفيدرالي بإسمه . ولكن القرارات في داخل المجلس بالأكثرية .

صلاحيات الرئاسة :

- قيادة القوات المسلحة .
- حل مجلس النواب واعلان الانتخابات .
- تعيين رئيس الوزارة من رئيس الاغلبية في مجلس النواب .
- ترشيح قضاة المحكمة العليا .
- المصادقة على قوانين السلطة التشريعية .
- المصادقة على المعاهدات والمواثيق الدولية .

٢ ـ السلطة التشريعية :

تتألف من مجلسين :

مجلس النواب : ـ مكون من ممثلي المجتمع العراقي حسب العدد السكاني (لكل مئة الف شخص نائب واحد) ومهمته سن القوانين واللوائح التشريعية واقرار الميزانية العامة للدولة والخطط الحكومية .

مجلس الولايات : ـ مكون من ممثلي الولاية (لكل ولاية عشرين نائب) ويعتبر مجلس الولايات هو المجلس الاعلى والآخر هو المجلس الادنى . بحيث تتم فيه المصادقة على كافة القوانين الصادرة من مجلس النواب من قبل الاكثرية في مجلس الولايات حتى تتاح الفرصة لتعديل القوانين بما يناسب مصالح الولايات والاقليات التابعة لها .

وكذلك لمجلس الولايات صلاحية المصادقة على أعضاء الحكومة ، والبت في صلاحية قضاة المحاكم الفيدرالية والسفراء .

٣ ـ السلطة التنفيذية :

يتم تشكيل الحكومة من قبل صاحب الاكثرية في مجلس النواب ، ويقوم بمهام رئاسة الوزراء ويعين هو اعضاء حكومته بعد أخذ الثقة عليهم من مجلس الولايات .

وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن :

- قضايا الدفاع الوطني .
- العلاقات الخارجية .
- مشاريع التنمية الاقتصادية .
- الضمان الاجتماعي .
- الصحة العامة والتعليم العالي .
- وضع الخطط المستقبلية للبلد في كافة المجالات .

٤ ـ المحكمة العليا :

تتألف من خمسة قضاة يعينون مدى الحياة من قبل الرئيس بعد أخذ الثقة من مجلس الولايات . ومهمتها البت في القضايا الدستورية أو القضايا المتعلقة في المحاكم الفيدرالية الأخرى ، وتشكيل المحاكم الخاصة لمعاقبة الخونة والجواسيس أو محاكمة اعضاء السلطة المركزية .

ترابط العقد الاجتماعي في العراق :

مهمة العقد الاجتماعي هي صياغة للدولة (ايجاد التركيبة السياسية) بما يلائم مصالح الافراد الداخلية في هذا العقد وبما يوافق تطلعاتهم المستقبلية . فهو اتفاق على التآلف والتصميم على حل التناقضات التي تواجه المجتمع . ويتطلب ذلك الشعور بالمسؤولية التاريخية والاخلاقية لرفع مواقع الظلم التي تواجه الانسان في ظل الواقع القائم . فالدخول في العقد الاجتماعي في العراق هو عملية بناء مستقبل افضل مبنية على أسس جديدة منصبة في اتجاهين :

الأصول الاجتماعية :

١ ـ المساواة في تراث الاقليات الثقافية والدينية والقومية :

وهذه المساواة تأخذ طابع التزام النظام السياسي في احترام حرية الفرد العراقي في التكلم بأي لغة يشاء ، والايمان بعقائده الدينية ، أو مزاولة شعائره والالتزام بتراثه الحضاري . كما تشمل تلك المساواة التزام الحكومة المركزية في اصدار مطبوعاتها الرسمية باللغتين العربية والكردية (لأنهما يمثلان لغات أكثر من ٩٠٪ من المجتمع العراقي) . كما تعطي الحكومة الحرية للاقليات في النشر والاعلام ، ودعم كافة الميادين الثقافية .

٢ ـ ضمان حقوق الانسان :

يلتزم النظام السياسي باحترام الحقوق الطبيعية للانسان (والتي من اساسياتها حفظ الدماء والأموال والاعراض) في داخل الدولة وعدم المساس بها . ويتم تحقيق ذلك بأن تكون السيادة العامة للقانون وليس لظروف الحكم الاستثنائية التي غالباً ما تكون تابعة لتفسيرات الحاكمين . وبما أن للمجتمع العراقي تجربة مريرة من تلاعب الحاكمية في القانون وذلك بالسماح للمؤسسات الامنية باعتقال وتعذيب وقتل آلاف الابرياء ، فالمراد في هذه الحالة اعادة الثقة بالقانون العراقي وذلك بربط تلك المؤسسات الامنية بوزارة العدل ، ولا يتم اعتقال اي شخص الا بقرار محكمة . ويكون وزير العمل مسؤولاً بأعماله وصلاحياته أمام المحكمة العليا ومجلس الولايات وليس امام رئيس الوزراء .

٣ ـ ضمان حقوق المواطنة :

تعتبر حقوق المواطنة في النظام السياسي الجديد مقدسة ولا يمكن سحبها أو الغائها من قبل السلطة التنفيذية ابداً . وعن طريق الانتماء الوطني يحصل الفرد على حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المصانة في الدستور . فالانتماء للوطن العراقي عليها ان تكون عملية مربحة (معنوية ومادية) للمواطن .

٤ ـ ضمان حقوق الاقليات :

ويلتزم النظام السياسي بضمان حقوق الاقليات التي تؤلف عموم المجتمع العراقي . ويتحقق هذا الضمان بإعطاء الاقليات حق نقض الفيتو فيما لو ارادت السلطة الفيدرالية تغيير الاسس العامة للدستور العراقي ، ولذلك تضمن الاقليات حقوقها المشروعة في العقد الاجتماعي لتأسيس الدولة العراقية .

٥ ـ عدالة توزيع الموارد الوطنية :

ومن أجل أن لا يلحق الغبن بالاقليات من الاستفادة من موارد الدولة ، وفتح المجال امام المواطنين كافة بالمشاركة في بناء الوطن والانتفاع من موارده والتنافس على استثمارها تلتزم الدول بفتح فرص العمل أمام الجميع . ولا يتم ذلك الا من خلال اتباع النظام الاقتصادي الحر في موارد استثمارات الفرد والقطاع الخاص . ومن أجل تحقيق التكافل الاجتماعي وبناء الارضية الاقتصادية

الصالحة للاجيال القادمة تلتزم الدولة في استثمار الموارد الطبيعية بما يحقق المصالح العامة للوطن وتوزيع مشاريع التنمية الاقتصادية بصورة متكافئة على الولايات الخمس ، مع الاهتمام في بناء الاسس التحتية العلمية والاقتصادية الرصينة لضمان المستقبل الافضل للوطن .

الاصول السياسية :

٦ ـ مشاركة الاقليات في النظام السياسي :

وحتى تشعر جميع اقليات المجتمع العراقي بانتمائها للوطن يجب أن يكون لها دور حقيقي في داخل الدولة وفي صناعة القرار السياسي . وقد بينا أن ذلك يتحقق بأسلوبين :

ـ إيجاد التركيبة الفيدرالية للدولة :

وذلك بتقسيم العراق الى خمس ولايات تشمل الاقليات الكبيرة التي تؤلف المجتمع العراقي ، وتتمتع كل ولاية باستقلالية وحداتها الادارية وفي برامجها الثقافية وحريتها في المحافظة على تراثها وقيمها الحضارية . غير أن هذه الولايات تابعة للسلطة المركزية في أمور الأمن الوطني والعلاقات الخارجية والتنمية الاقتصادية . كما أن تركيبة السلطة المركزية مشكلة بطريقة يكون فيها تمثيل عادل ومتكافل للولايات الخمسة .

ـ التمثيل النسبي في الانتخابات :

ومن أجل مشاركة كل القوى السياسية والعقائدية والقومية في النظام السياسي واعطائها الفرصة في التعبير عن آرائها والتأثير على مجرى الحياة السياسية وصياغة القرارات تجري الانتخابات بطريقة التمثيل النسبي . وإحدى الطرق التي يتم فيها ذلك هي أن يجري التصويت على شكلين :

ـ التصويت على اسماء المرشحين .

ـ التصويت على أسماء القوى السياسية المشاركة في الانتخابات . وتحصل هذه القوى على مقاعد في المجالس النيابية مساوية لنسب فوزها في الانتخابات .

الهيئة الاحتماعية لجمع الاسلامي على الاعلام لجمعية جمع الاسلامي

نظام توزيع ومراقبة السلطات
في الحكومة الفيدرالية

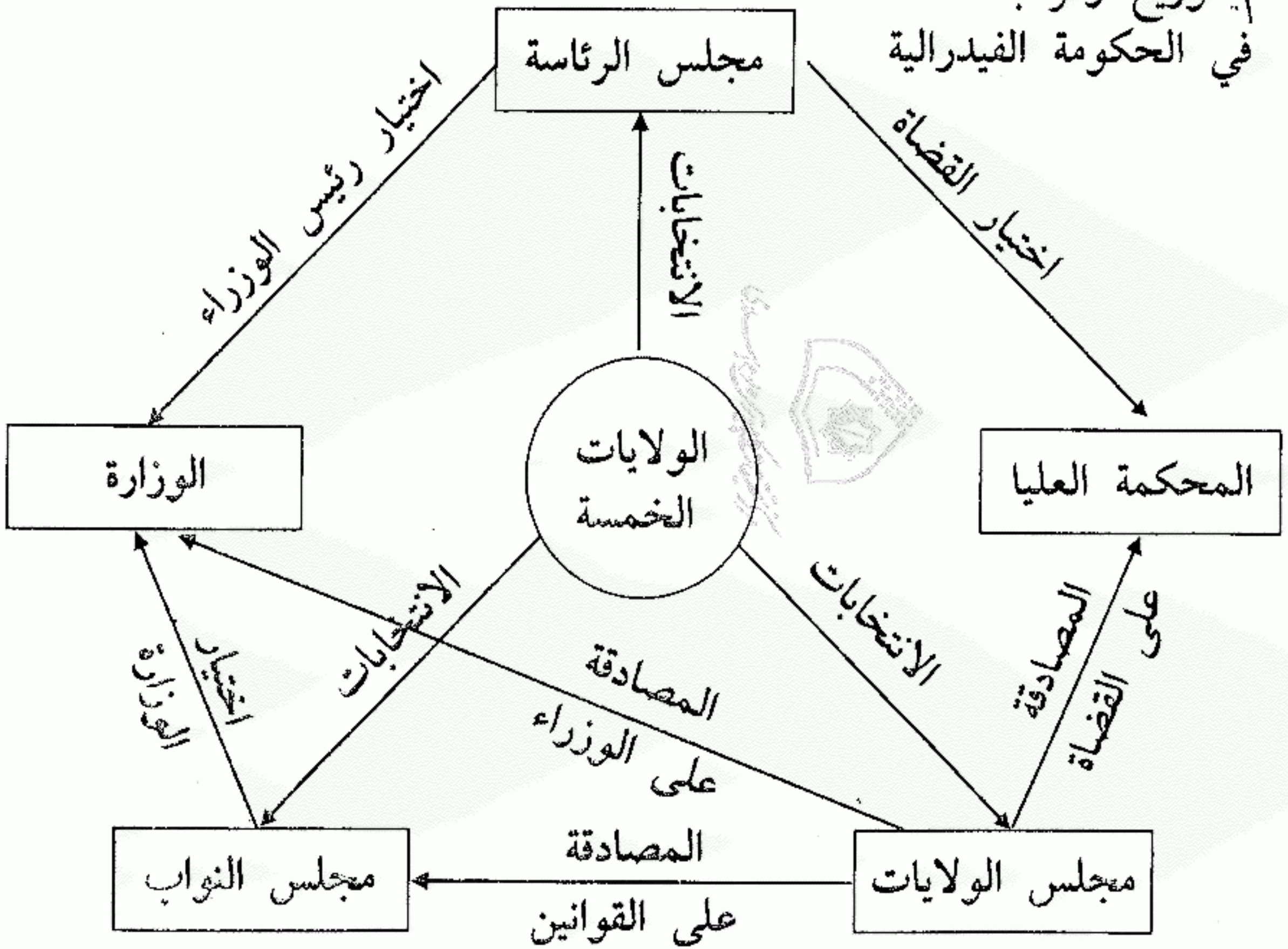

الولاية	المساحة (مم)
كردستان	46,738
الجزيرة	223,717
بغداد	5,159
الكوفة	63,951
البصرة	97,828